المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC
مجلس المنافسة
ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵏ ⵜⵎⵙⴰⵡⴰⴹ
Conseil de la Concurrence

تقرير تتبع تنفيذ التعهدات المتخذة من لدن شركات توزيع الغازوال والبنزين بالجملة في إطار اتفاقات الصلح المبرمة مع مجلس المنافسة برسم الربع الثاني من 2025

www.conseil-concurrence.ma

المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC

مجلس المنافسة

ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵏ ⵜⵎⵙⴰⵡⴰⴹ

CONSEIL DE LA CONCURRENCE

تقرير تتبع تنفيذ التعهدات المتخذة من لدن شركات توزيع الغازوال والبنزين بالجملة في إطار اتفاقات الصلح المبرمة مع مجلس المنافسة برسم الربع الثاني من 2025

أولا: تذكير بالسياق

في إطار تتبع تنفيذ التعهدات المتخذة من لدن الشركات التسع النشطة في سوق الغازوال والبنزين، والمعنية باتفاقات الصلح المبرمة مع مجلس المنافسة، ينشر هذا الأخير تقريره السابع المتعلق بتحليل معطيات أنشطة هذه الشركات في السوق برسم الربع الثاني من سنة 2025.

ويرتكز هذا التقرير على ثلاثة محاور رئيسية:

- يستعرض المحور الأول تطور المؤشرات الرئيسية والبيانات الاقتصادية لسوق الغازوال والبنزين طيلة الفترة المعنية، لاسيما حجم الواردات وقيمتها والمداخيل الضريبية المرتبطة بها والمبيعات المحققة، علاوة على تطور شبكة التوزيع.
- ينكب المحور الثاني على دراسة العلاقة بين تطور الأسعار الدولية لمنتجات البنزين والغازوال المكررة المستوردة، وتكلفة التموين الفعلية التي تحملتها الشركات، وأسعار التفويت المطبقة على الصعيد الوطني طيلة الفترة سالفة الذكر.
- يعنى الجزء الثالث باستقراء تطور هوامش الربح الخام المحققة من لدن الشركات المذكورة خلال نفس الفترة.

ثانيا: تطور أبرز المؤشرات والبيانات الاقتصادية

1. على مستوى قطاع التموين بالغازوال والبنزين

ارتفع عدد الشركات الحاصلة على الرخصة لمزاولة نشاط استيراد المنتجات النفطية السائلة إلى 32 شركة عند متم يونيو 2025، وهو نفس العدد المسجل عند متم مارس من نفس السنة.

وعلاقة بتموين السوق الوطنية بالغازوال والبنزين، بلغ حجم الواردات الإجمالية 1,72 مليون طن بغلاف مالي قدره 10,93 مليار درهم برسم الربع الثاني من سنة 2025. ومقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، سُجلت زيادة بنحو 4,2 في المائة من حيث الحجم (1,65 مليون طن سنة 2024) وانخفاضا قدره 22 في المائة تقريبا من حيث القيمة (14,03 مليار درهم سنة 2024). وظلت واردات الغازوال هي السائدة، مسجلة حوالي 87 في المائة من حيث الحجم و86 في المائة من حيث القيمة.

وبلغت حصة الواردات التي حققتها شركات التوزيع التسع المعنية بالتقرير نحو 81 في المائة من حيث الحجم و80 في المئة من حيث القيمة.

وبصورة أدق، بلغ حجم واردات الشركات نحو 1,38 مليون طن مقابل 1,40 مليون طن خلال الفترة ذاتها من العام الماضي، بانخفاض قارب 1,4 في المائة.

وبلغت قيمة هذه الواردات 8,78 مليار درهم مقابل 11,96 مليار درهم قبل سنة، مسجلة انخفاضا بحوالي 26,6 في المائة، بفارق يعادل 3,18 مليار درهم.

ويوضح الرسم البياني أسفله، تطور واردات الشركات المعنية، من حيث القيمة والحجم، خلال الربع الثاني من سنتي 2024 و2025:

الرسم البياني 1: تطور الواردات المستخلصة جمركيا[1] (الغازوال والبنزين) بالنسبة للشركات المعنية خلال الربع الثاني من سنتي 2024 و2025

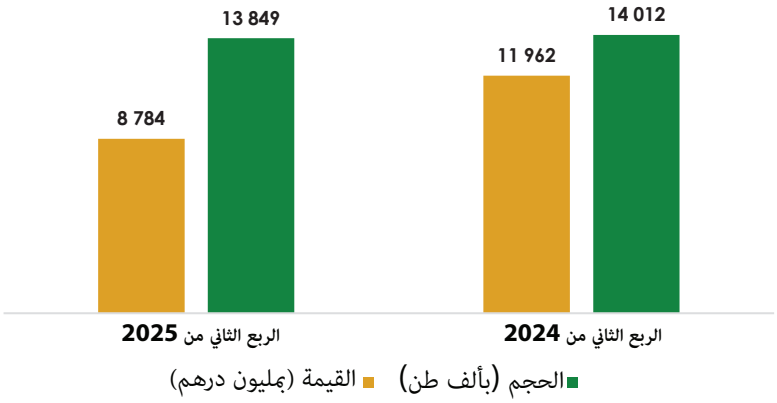

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المقدمة من طرف إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة

يُستفاد من التحليل حسب نوع المحروقات أن حجم واردات الغازوال الإجمالي سجل زيادة طفيفة، منتقلا من 1,47 مليون طن برسم الربع الثاني من سنة 2024 إلى 1,50 مليون طن برسم الربع الثاني من سنة 2025، بارتفاع نسبته 2,4 في المائة. وتراجعت قيمتها بنسبة 23,1 في المائة، منتقلة من 12,24 إلى 9,41 مليار درهم. وبخصوص البنزين، سجل حجم الواردات ارتفاعا قدره 31 ألف طن (زائد 16,7 في المائة)، فيما تراجعت قيمتها بنسبة 15 في المائة، منتقلة من 1,79 إلى 1,52 مليار درهم بين الفترتين.

- **مداخيل الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة**

بلغت المداخيل الضريبية لواردات الغازوال والبنزين حوالي 7,17 مليار درهم برسم الربع الثاني من سنة 2025، مقابل 7,19 مليار درهم خلال نفس الفترة من سنة 2024، بانخفاض نسبته 0,3 في المائة. ويعزى هذا الانخفاض أساسا إلى تراجع قيمة واردات كلا النوعين من المحروقات، ما أفضى إلى انخفاض ملموس في المداخيل المتأتية من الضريبة على القيمة المضافة.

بالتفصيل، بلغت مداخيل الضريبة الداخلية على الاستهلاك 5,49 مليار درهم، بنسبة ناهزت 76,6 في المائة من المداخيل الضريبية المتعلقة بواردات الغازوال والبنزين، مقابل 5,23 مليار درهم المسجلة في نفس الفترة من السنة الفارطة.

بالمقابل، سجلت مداخيل الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على الاستيراد انخفاضا كبيرا بنسبة 14,8 في المائة، مستقرة عند 1,67 مليار درهم مقابل 1,96 مليار درهم برسم الربع الثاني من سنة 2024، ومسجلة حوالي 23,4 في المائة من إجمالي المداخيل الضريبية المتأتية من واردات الغازوال والبنزين.

[1] دون الإعفاءات.

الجدول 1: تطور المداخيل الضريبية المتعلقة بواردات الغازوال والبنزين خلال الربع الثاني من سنتي 2024 و2025 بالنسبة للسوق الوطنية (بمليار درهم)

	الربع الثاني من سنة 2025	الربع الثاني من سنة 2024
الضريبة الداخلية على الاستهلاك	5,23	5,49
الضريبة على القيمة المضافة	1,96	1,67
المجموع	**7,19**	**7,17**

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المقدمة من طرف إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة

يتبين من تحليل المعطيات حسب تنوع المحروقات أن نسبة المداخيل الضريبية المتأتية من واردات الغازوال قاربت 81 في المائة من إجمالي الواردات برسم الربع الثاني من سنة 2025، مستقرة عند 5,80 مليار درهم مقابل 5,97 مليار درهم خلال نفس الفترة من العام المنصرم، بانخفاض نسبته 3 في المائة.

وبلغت المداخيل الضريبية المتعلقة بواردات البنزين 1,37 مليار درهم، مقابل 1,22 مليار درهم قبل سنة، مسجلة زيادة ملحوظة بنسبة 12,3 في المائة، ومحققة 19 في المائة من المداخيل الإجمالية.

الجدول 2: تطور المداخيل الضريبية المتعلقة بالواردات حسب نوع المحروقات خلال الربع الثاني من سنتي 2024 و2025 بالنسبة للسوق الوطنية (بمليار درهم)

	2024		2025	
	الغازوال	البنزين	الغازوال	البنزين
الضريبة الداخلية على الاستهلاك + الضريبة على القيمة المضافة	5,97	1,22	5,80	1,37

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المقدمة من طرف إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة

بلغت مساهمة الشركات المعنية بالتقرير 5,81 مليار درهم، بنسبة ناهزت 81,1 في المائة من المداخيل الإجمالية، وموزعة على 4,45 مليار درهم متأتية من الضريبة الداخلية على الاستهلاك، و1,36 مليار درهم متحصلة من الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على استيراد الغازوال والبنزين.

الجدول 3: تطور المداخيل الضريبية المتعلقة بواردات الغازوال والبنزين خلال الربع الثاني من سنتي 2024 و2025 للشركات التسع المعنية بالتقرير (بمليار درهم)

	الربع الثاني من سنة 2024	الربع الثاني من سنة 2025
الضريبة الداخلية على الاستهلاك	4,47	4,45
الضريبة على القيمة المضافة	1,67	1,36
المجموع	**6,14**	**5,81**

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المقدمة من طرف إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة

2. على مستوى قطاع تخزين الغازوال والبنزين

استقرت قدرات التخزين الإجمالية المتاحة على الصعيد الوطني عند 1,57مليون طن عند متم يونيو من سنة 2025. وبلغت نسبة الغازوال منها حوالي 85 في المائة.

وحققت الشركات التسع المعنية بالتقرير، قدرة تخزين حجمها 1,27 مليون طن، أي ما يعادل 81 في المائة من القدرات الإجمالية.

3. على مستوى قطاع توزيع الغازوال والبنزين

- **تطور مبيعات الغازوال والبنزين**

في غياب معطيات موحدة بشأن حجم المبيعات وقيمتها في مجمل القطاع، ينصب تحليل قطاع التوزيع على الشركات التسع المعنية بالتقرير. ضمن هذا القطاع، ارتفع العدد الإجمالي للفاعلين المتوفرين على رخصة التكفل بالتكرير المؤقتة لمزاولة نشاط توزيع المنتجات النفطية السائلة من 36 عند متم مارس إلى 38 عند متم يونيو من سنة 2025، مبرزا دخول فاعلين جديدين في التوزيع إلى السوق الوطنية.

ويتضح من الرسم البياني أسفله، أن حجم مبيعات الغازوال والبنزين (باستثناء الوقود البحري) المنجزة من لدن الشركات المعنية بالتقرير بلغ نحو 1,88 مليار لتر برسم الربع الثاني من السنة الجارية، بزيادة قدرها 3,8 في المائة مقارنة بنفس الفترة قبل سنة (1,81 مليار لتر).

ومن حيث القيمة، بلغ رقم المعاملات 17,27 مليار درهم خلال الربع الثاني من السنة الجارية، بانخفاض قدره 12,8 في المائة مقارنة بنفس الفترة قبل سنة (19,81 مليار درهم).

وبلغت نسبة مبيعات الغازوال 85 في المائة تقريبا من حيث الحجم و82 في المائة من حيث القيمة.

الرسم البياني 2: تطور حجم مبيعات الغازوال والبنزين (1000 لتر) الذي حققته الشركات التسع المعنية خلال الربع الثاني من سنتي 2024 و2025

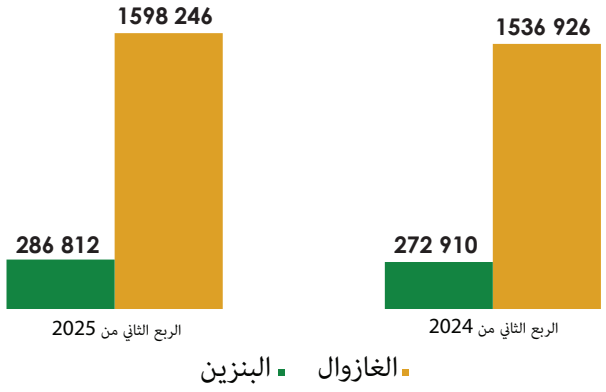

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن الشركات المعنية

الرسم البياني 3: تطور قيمة مبيعات الغازوال والبنزين (بمليون درهم) الذي حققته الشركات التسع المعنية خلال الربع الثاني من سنتي 2024 و2025

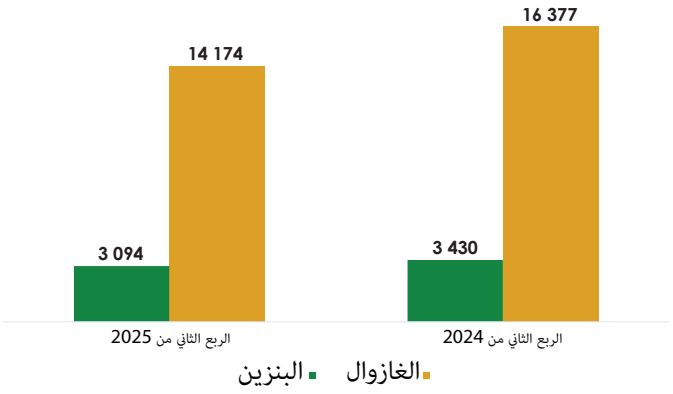

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن الشركات المعنية

كشف تحليل توزيع المبيعات حسب شريحة العملاء، برسم الربع الثاني من السنة الجارية، أن شبكة محطات الخدمة استحوذت على أكبر حصة من مبيعات الغازوال والبنزين، بنسبة متوسطة[2] وصلت إلى 72 في المائة من الحجم الإجمالي.

- **تطور شبكة محطات الخدمة**

أفاد تحليل تطور شبكة محطات الخدمة أن عددها الإجمالي ارتفع من 3.573 محطة في نهاية مارس إلى 3.617 عند متم يونيو من السنة الجارية، أي بزيادة 44 محطة جديدة تنشط في السوق.

وتتوفر الشركات التسع المعنية على 2.562 من أصل 3.617 محطة (71 في المائة من مجموع المحطات)، بزيادة قدرها سبع محطات جديدة مقارنة بالعدد المسجل عند متم مارس والبالغ 2.555.

ثالثا: تحليل العلاقة بين تغير الأسعار الدولية لمنتجات الوقود المكررة وتكلفة الشراء وسعر البيع على الصعيد الوطني

قبل الانكباب على التحليل التفصيلي للعلاقة بين تغير الأسعار الدولية[3] لمنتجات الوقود المكررة وتكلفة الشراء وسعر التفويت[4] المطبق من لدن الشركات التسع المعنية في السوق الوطنية، تنصب هذه الفقرة، في مرحلة أولى، على استقراء تطور الأسعار الدولية لمنتجات الوقود المكررة وأسعار بيعها المطبقة في السوق ككل والشاملة لجميع الرسوم (بجميع الفاعلين) خلال الربع الثاني من سنة 2025.

ويهدف هذا التحليل إلى تقييم تأثير تغيرات الأسعار الدولية على سعر البيع المطبق في السوق الوطنية.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن أسعار بيع الغازوال والبنزين في المضخة لا تُقايس مباشرة بأسعار برميل النفط الخام، بل بالأسعار المرجعية للمنتجات المكررة، المعروفة باسم (Platts)، المطبقة في الأسواق الدولية، مثل منطقة أمستردام وروتردام وأنتويرب (Amsterdam, Rotterdam et Anvers)، التي تظل السوق المرجعية للمنتجات النفطية المكررة في المنطقة.

[2] تمثل هذه النسبة المستوى المتوسط المرجح لكل فاعل في قطاع التوزيع. من حيث الحصة السوقية.

[3] تضم هذه الأسعار التكلفة والتأمين والشحن. وتشير إلى جميع التكاليف الضرورية لإيصال المنتجات المستوردة إلى الموانئ المغربية.

[4] سعر البيع الذي تطبقه شركات التوزيع على محطات الخدمة.

1. تحليل العلاقة بين تغير الأسعار الدولية لمنتجات الوقود المكررة وأسعار البيع في السوق الوطنية

من المهم الإشارة إلى أن الأسعار الدولية لمنتجات الوقود المكررة والمعتمدة في التحليل، دون احتساب الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة، تتخذ طابعا توضيحيا ونظريا، ولا تعكس بالضرورة تكلفة التموين الحقيقية لكل فاعل في السوق. في الواقع، تتأثر هذه التكاليف بعوامل أخرى، لاسيما طبيعة عقود التموين (عقود الشراء الآنية أو العقود الآجلة)، والتكاليف اللوجستية، وإستراتيجية تدبير المخزون الخاصة بكل فاعل.

من الناحية المنهجية، يرتكز التحليل على مجموع التغيرات نصف الشهرية التي طرأت طيلة الربع الثاني من السنة الجارية (تم احتساب تغيرات النصف الأول من أبريل بالمقارنة مع معطيات النصف الثاني من مارس). وتتيح هذه المقاربة مراعاة مختلف الانعكاسات المتعلقة بتعديلات المخزون وبآليات الاستدراك التي قد تطبقها الشركات الفاعلة، بهدف استيعاب تقلبات تكلفة الشراء قبل عكسها على سعر البيع.

وكشف التحليل التفصيلي للتغيرات نصف الشهرية للأسعار الدولية لمنتجات الوقود المكررة وأسعار البيع في المضخة في السوق الوطنية والشاملة لجميع الرسوم، برسم الربع الثاني من السنة الجارية (الجدول 4)، عن منحى تنازلي عموما على صعيد الأسعار الدولية كما على أسعار البيع.

الجدول 4: التطور نصف الشهري للتغيرات المتوسطة لسعر الغازوال المكرر عالميا ولسعر بيعه في المضخة على الصعيد الوطني والشامل لجميع الرسوم طيلة الربع الثاني من سنة 2025 (لتر واحد بالدرهم)

الفترة	تغيرات السعر الدولي للغازوال المكرر	تغيرات سعر البيع النهائي في المضخة وشاملا لجميع الرسوم
النصف الأول من أبريل	-0,17[5]	-0,29
النصف الثاني من أبريل	-0,33	-0,20
النصف الأول من ماي	-0,25	-0,20
النصف الثاني من ماي	-0,16	-0,15
النصف الأول من يونيو	0,14	0,02
النصف الثاني من يونيو	0,04	0
مجموع التغيرات المسجلة في الربع الثاني	**-0,73**	**-0,82**

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

خلال هذه الفترة، سجل مجموع التغيرات للأسعار الدولية انخفاضا قدره 0,73 درهما للتر، فيما تراجع سعر البيع في المضخة والشامل لجميع الرسوم بـ 0,82 درهما للتر.

ووفقا للرسم البياني أدناه، استمر انخفاض الأسعار الدولية المتعلقة بالبنزين بين أبريل ومتم ماي، منتقلا من 5,61 إلى 4,87 درهم للتر قبل أن يسجل استقرار طفيفا عند 5,05 درهم للتر في يونيو.

[5] تغيرات الفترة المعنية مقارنة بالنصف الثاني من مارس 2025.

مـن جهـة ثانيـة، تراجـع سـعر البيـع بشـكل أكثر اعتـدالا، منتـقلا مـن 11,20 إلى 10,67 درهـم لـلتر، قبـل أن يسـتقر في يونيـو. وعلى امتـداد الـفترة المعنيـة، اسـتقر متوسـط الأسـعار الدوليـة عنـد 5,14 درهـم لـلتر، فـيما بلـغ متوسـط سـعر البيـع في المضخـة 10,83 درهـم لـلتر.

الرسـم البيـاني 4: التطـور نصـف الشـهري للتـغيرات المتوسـطة لسـعر الغـازوال المكـرر عالميـا ولمتوسـط سـعر بيعـه النهـائي في المضخـة والشـامل لجميـع الرسـوم طيلـة الربـع الثـاني مـن سـنة 2025

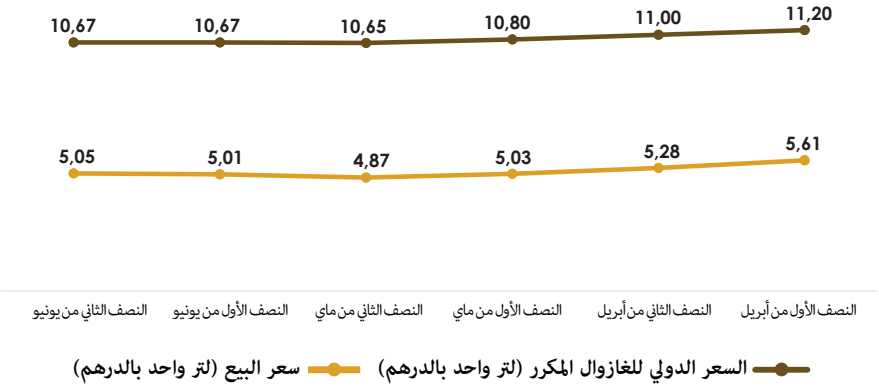

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

الجـدول 5: التطـور نصـف الشـهري للتـغيرات المتوسـطة لسـعر البنزيـن المكـرر عالميـا ولسـعر بيعـه في المضخـة والشـامل لجميـع الرسـوم طيلـة الربـع الثـاني مـن سـنة 2025 (لتر واحـد بالدرهم)

الفترة	تغيرات السعر الدولي للبنزين المكرر	تغيرات سعر البيع النهائي في المضخة وشاملا لجميع الرسوم
النصف الأول من أبريل	0,23	-0,22
النصف الثاني من أبريل	-0,09	-0,14
النصف الأول من ماي	-0,22	-0,20
النصف الثاني من ماي	-0,11	-0,13
النصف الأول من يونيو	0,15	0,04
النصف الثاني من يونيو	0,01	0
مجموع التغيرات المسجلة في الربع الثاني	**-0,03**	**-0,65**

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

وارتباطـا بالبنزيـن، يتضـح مـن الجـدول 5 أن الأسـعار الدوليـة ظلـت شـبه مسـتقرة (ناقـص 0,03 درهـم لـلتر)، بيـنما سـجل سـعر البيـع في المضخـة انخفاضـا قـدره 0,65 درهـم لـلتر.

وبصورة أدق، رصدت المعطيات الواردة في الرسم البياني، أدناه، انخفاضا تدريجيا للأسعار الدولية للبنزين في شهري أبريل وماي، منتقلة من 5,36 درهم للتر عند مطلع أبريل إلى 4,94 درهم للتر عند متم ماي، قبل أن تستقر نسبيا في حدود 5,10 درهم للتر في يونيو. وبالمقارنة، تراجع سعر البيع في المضخة من 13,22 إلى 12,75 درهم للتر عند متم ماي، مسجلا استقرار طفيفا كذلك في يونيو.

وطيلة الفترة المعنية، بلغ متوسط الأسعار الدولية للبنزين عند 5,14 درهم للتر، في الوقت الذي استقر متوسط سعر البيع عند 12,92 درهم للتر تقريبا.

الرسم البياني 5: التطور نصف الشهري للتغيرات المتوسطة لسعر البنزين المكرر عالميا ولمتوسط سعر بيعه النهائي في المضخة والشاملة لجميع الرسوم طيلة الربع الثاني من سنة 2025

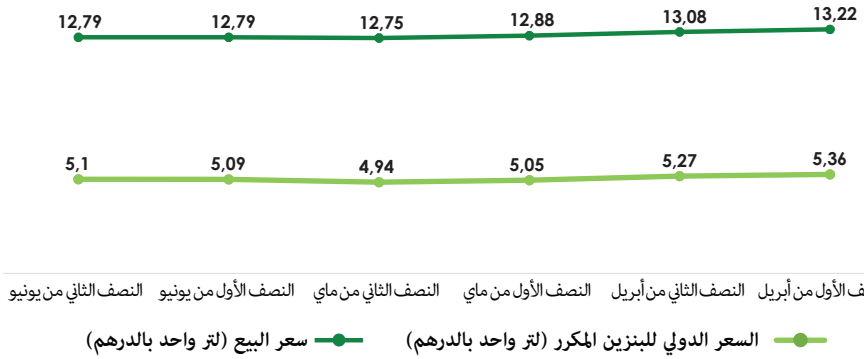

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

2. تحليل العلاقة بين تغير الأسعار الدولية لمنتجات الوقود المكررة وتكاليف الشراء وأسعار التفويت وطنيا للشركات المعنية

يتناول هذا المحور تحليل مستوى العلاقة بين تغير الأسعار الدولية لمنتجات الوقود المكررة وتكاليف الشراء وأسعار التفويت المطبقة وطنيا من قبل الشركات التسع المعنية بالتقرير برسم الربع الثاني من سنة 2025.

ترتبط تكلفة الشراء المتوسطة، المعتمدة في التحليل، بتكلفة الشراء المرجحة بتغيرات المخزون. وتضم سعر شراء المنتجات المكررة المستوردة (مع احتساب الرسوم المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف)، وغيرها من تكاليف الإيصال إلى الموانئ الوطنية، على غرار تكاليف الشحن والتأمين والتفريغ والتخزين والنقل إلى محطات الخدمة، علاوة على الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة المطبقة على منتجات الغازوال والبنزين المستوردة. وتمثل أسعار التفويت المحتسبة الأسعار المطبقة من لدن الشركات التسع (دون احتساب الرسوم) في محطات الخدمة الشريكة[6] .

وتُفسر أسباب استخدام سعر التفويت بكون 80 في المائة من مبيعات الغازوال والبنزين أُنجزت في هذا النوع من المحطات. ضمن هذا النموذج، يحدد الموزعون سعر التفويت لمسيري المحطات. ويتمتع هؤلاء، بدورهم، بحرية تحديد سعر البيع النهائي في المضخة، من خلال تطبيق هامش الربح بالتقسيط.

[6] محطات الخدمة التي تديرها جهة مستقلة، باستثناء محطات الخدمة التي تدار بشكل مباشر من قبل شركة التوزيع بالجملة أو بشكل غير مباشر من قبل أحد الفروع التابعة لها.

فضلا عن ذلك، تم ترجيح متوسط تكلفة الشراء ومتوسط سعر التفويت في السوق، المطبق من قبل الشركات المذكورة، حسب حصتها في سوقي استيراد وتوزيع الغازوال والبنزين.

ويوضح الجدول أسفله، متوسط الربع الثاني من السنة الجارية لهذه المتغيرات الثلاثة:

الجدول 6: متوسط الربع الثاني من سنة 2025 للأسعار الدولية (باستثناء الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة) وتكلفة الشراء وسعر التفويت المرجحين دون احتساب الرسوم للغازوال والبنزين (لتر واحد بالدرهم)

	الغازوال	البنزين
السعر الدولي للغازوال و البنزين المكررين (باستثناء الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة)	5,14	5,14
تكلفة الشراء دون احتساب الرسوم	8,09	9,22
سعر التفويت دون احتساب الرسوم	**9,31**	**11,17**

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن الشركات المعنية ووزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

الرسم البياني 6: تطور الأسعار الدولية (باستثناء الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة) وتكلفة الشراء وسعر التفويت المرجحين دون احتساب الرسوم للغازوال برسم الربع الثاني من سنة 2025 (بالدرهم للتر)

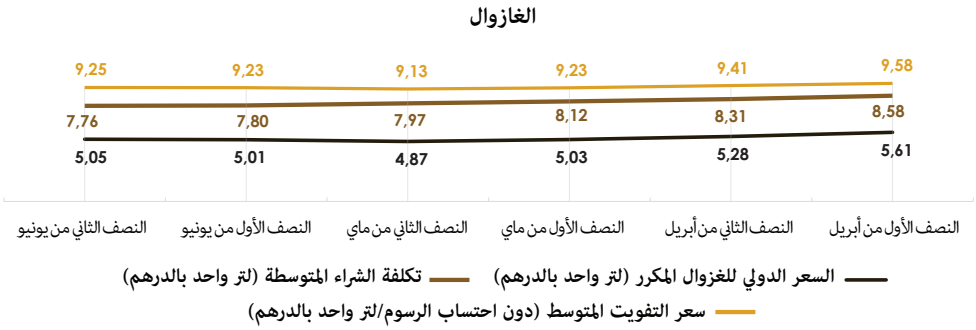

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن الشركات المعنية ووزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

خلال الربع الثاني من السنة الجارية، انخرطت الأسعار الدولية للغازوال المكرر في منحى هبوطي، إذ بعد بلوغها 5,61 درهم للتر عند بداية أبريل، تراجعت تدريجيا لتسجل 4,87 درهم للتر في النصف الثاني من ماي (ناقص 0,74 درهم للتر). بعد ذلك، رصد انتعاش طفيف في يونيو بحوالي 5,05 درهم للتر. وطيلة الفترة المعنية، سجل التغير التراكمي لأسعار الدولية للغازوال نتيجة سلبية قدرها ناقص 0,73 درهم للتر.

واتبعت تكلفة الشراء المتوسطة الاتجاه ذاته، مسجلة، بالمقابل، مستويات أعلى من الأسعار الدولية. تراجعت من 8,58 درهم للتر عند مطلع أبريل إلى 7,76 درهم للتر في يونيو، بانخفاض قدره 0,82 درهم للتر. وفي المتوسط، بلغ متوسط تكلفة الشراء المرجحة التي تحملتها الشركات التسع 8,09 درهم للتر في هذه الفترة.

مـن جانبـه، بـدا متوسـط سـعر التفويـت دون احتسـاب الرسـوم أكثر اسـتقرار مـن تكلفـة الشراء، إذ تراجـع مـن 9,58 درهـم لـلتر عنـد مطلـع أبريـل إلى 9,13 درهـم لـلتر في مـاي، قبـل أن ينتعـش بشـكل طفيـف ويسـتقر عنـد 9,25 درهـم لـلتر في يونيـو. وعلى امتـداد الـفترة المعنيـة، بلـغ متوسـط سـعر التفويـت المرجـح 9,31 درهـم لـلتر.

الرسـم البيـاني 7: تطـور الأسـعار الدوليـة (باسـتثناء الضريبـة الداخليـة على الاسـتهلاك والضريبـة على القيمـة المضافـة) وتكلفـة الشراء وسـعر التفويـت المرجـحين دون احتسـاب الرسـوم للبنزين برسم الربع الثاني من سنة 2025 (بالدرهم للتر)

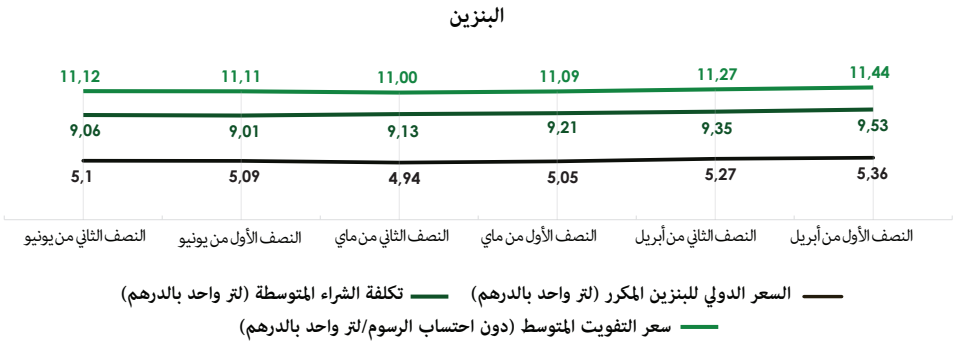

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن الشركات المعنية ووزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

وبالانتقـال إلى البنزيـن، اسـتقر متوسـط الأسـعار الدوليـة عنـد 5,14 درهـم لـلتر في الربـع الثـاني مـن السـنة الجاريـة. وبعـد أن بلغـت 5,36 درهـم لـلتر في بدايـة أبريـل، تراجعـت تدريجيـا لتصـل إلى أدنى مسـتوياتها عنـد 4,94 درهـم لـلتر في النصـف الثـاني مـن مـاي، قبـل أن تشـهد انتعاشـا طفيفـا لتسـتقر في 5,10 درهـم لـلتر عنـد نهايـة الـفترة.

وفي نفـس الـفترة، بلـغ متوسـط تكلفـة شراء البنزيـن المرجحـة لـلشركات التسـع 9,22 درهـم لـلتر، مسـجلا انخفاضـا منتـظما مـن 9,53 درهـم لـلتر في بدايـة أبريـل إلى 9,06 درهـم لـلتر في النصـف الثـاني مـن يونيـو، بفـارق يصـل إلى 47 سـنتيما. ويعكـس ذلـك الاتجـاه التنـازلي للأسـعار الدوليـة.

وبلـغ متوسـط سـعر تفويـت البنزيـن دون احتسـاب الرسـوم 11,17 درهـم لـلتر. وفي النصـف الثـاني مـن مـاي، تراجـع السـعر تدريجيـا ليصـل إلى 11,00 درهـم لـلتر بعـد أن بلـغ مسـتويات قدرهـا 11,44 درهـم عنـد مطلـع أبريـل، قبـل أن يسـجل اسـتقرار عنـد 11,11 درهـم لـلتر في يونيـو.

واسـتكمالا للتحليـل، يلخـص الجـدول أسـفله، التـغير ربـع السـنوي (مجمـوع التـغيرات النصـف الشـهرية للربـع الثـاني مـن سـنة 2025) للأسـعار الدوليـة وتكلفـة الشراء وسـعر تفويـت الغـازوال والبنزيـن المطبـق مـن لـدن الشركات التسـع المعنيـة بالتقريـر.

الجدول 7: تغيرات الأسعار الدولية (باستثناء الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة) وتكلفة الشراء دون احتساب الرسوم وسعر التفويت دون احتساب الرسوم المطبقين في محطات الخدمة الخاضعة للتسيير الحر برسم الربع الثاني من سنة 2025 (بالدرهم للتر)

الفاعلون	المنتوج	الأسعار الدولية	تكلفة الشراء	سعر التفويت
متوسط هوامش الربح	الغازوال	-0,73	-0,98	-0,47
	البنزين	-0,03	-0,61	-0,32

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن الشركات المعنية ووزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

خلص استقراء المعطيات الواردة في الجدول إلى الاستنتاجات التالية:

- في الربع الثاني من السنة الجارية، سجلت الأسعار الدولية انخفاضا كبيرا قدره 73سنتيما بالنسبة للغازوال، فيما ظلت أسعار البنزين مستقرة نسبيا ومسجلة انخفاضا محدودا بمقدار ثلاثة سنتيمات،

-تراجعت تكلفة شراء الغازوال والبنزين وأسعار تفويتهما، لكن بفوارق ملحوظة. بالنسبة للغازوال، بدا انخفاض تكلفة الشراء (ناقص 0,98 درهم للتر) أكثر بروزا من انخفاض سعر التفويت (ناقص 0,47 درهم للتر)، بفارق بلغ 51 سنتيما. وينطبق نفس الأمر على البنزين الذي سجل سعر تفويته انخفاضا أقل من تكلفة الشراء (ناقص 0,32 درهم للتر مقابل ناقص 0,61 درهم للتر)، بفارق بلغ 29 سنتيما.

يُستنتج مما سبق أن تراجع الأسعار الدولية أفضى إلى انخفاض جد ملموس في تكلفة شراء البنزين على الخصوص (ناقص 58 سنتيما)، وأكثر اعتدالا في الغازوال (بفارق 25 سنتيما) من جهة. ومن جهة ثانية، انعكست تكلفة الشراء جزئيا فقط على سعر التفويت، بحيث بلغ الفارق بينهما 51 سنتيما في الغازوال و29 سنتيما في البنزين.

رابعا: تحليل تطور مستويات هوامش الربح الخام المتوسطة لكل لتر مباع

بادئ ذي بدء، تجدر الإشارة إلى أن هوامش الربح التي خضعت للتحليل تعكس الهوامش التجارية المحتسبة استنادا إلى سعر التفويت، والمرجحة بحصص سوق توزيع الغازوال والبنزين من لدن كل شركة من الشركات التسع المعنية.

ويوضح الرسم البياني أدناه، تطور هوامش الربح الخام التجارية للغازوال والبنزين خلال الربع الثاني من سنة 2025.

الرسم البياني 8: تطور هوامش الربح الخام نصف الشهرية المتوسطة والمرجحة، المتحصلة من المبيعات في محطات الخدمة الخاضعة للتسيير الحر خلال الربع الثاني من سنة 2025 (بالدرهم للتر)

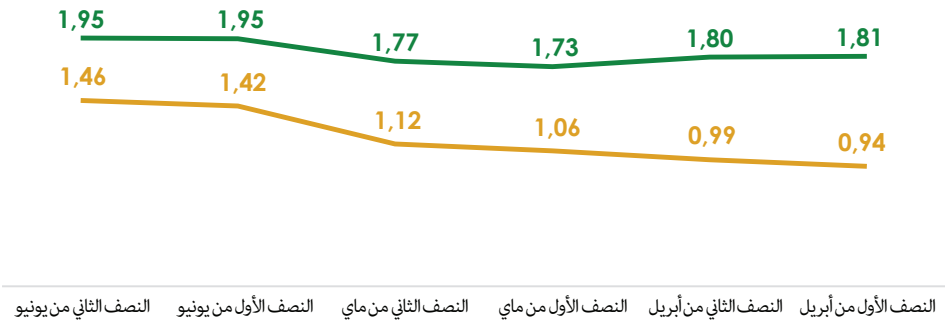

المصدر: أُعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من لدن الشركات المعنية

أفاد تحليل المعطيات الواردة في الرسم البياني أن الشركات التسع المعنية حققت، طيلة الربع الثاني من السنة الجارية، هامش ربح متوسط ومرجح قدره 1,17 درهم للتر بالنسبة للغازوال و1,83 درهم للتر بالنسبة للبنزين. وجدير بالذكر أن هذه الهوامش تبقى عموما مشابهة لتلك المسجلة في الربع الثاني من سنة 2024 (1,21 درهم للتر الغازوال و1,79 درهم للتر البنزين).

بصورة أدق، اتسمت هوامش الربح الخام المتأتية من مبيعات الغازوال بمنحى تصاعدي مستمر خلال الفترة المعنية بالتحليل، متأرجحا بين حد أدنى قدره 0,94 درهم للتر في النصف الأول من أبريل وحد أقصى قدره 1,46 درهم للتر (في النصف الثاني من يونيو)، بفارق إجمالي بلغ 0,52 درهم للتر.

وعلاقة بالبنزين، سجلت هوامش الربح الخام مستويات أعلى، متجاوزة في المتوسط هوامش الربح الخام بنحو 0,66 درهم للتر. وتراوحت بين حد أقصى قدره 1,95 درهم في النصف الأول من يونيو وحد أدنى قدره 1,73 درهم للتر في النصف الأول من ماي. وأبان تطور متوسط هوامش الربح الخام المتعلق بالبنزين عن فترتين مختلفتين:

- فترة شبه مستقرة مقرونة بانخفاض طفيف في هامش الربح من 1,81 درهم للتر في النصف الأول من أبريل إلى 1,73 درهم للتر عند متم النصف الأول من ماي، بفارق وصل إلى 0,08 درهم للتر،

- فترة مطبوعة بتصاعد هامش الربح الخام، منتقلا من 1,73 درهم للتر ابتداء من النصف الأول من ماي إلى 1,95 درهم للتر في النصف الثاني من يونيو، بفارق بلغ 0,22 درهم للتر.

خامسا: خلاصة عامة

في المجمل، سجل الربع الثاني من سنة 2025 ارتفاعا معتدلا في حجم واردات الغازوال والبنزين بنسبة 4,2 في المائة، مستقرا في حدود 1,72 مليون طن. بالمقابل، انخفضت قيمة الواردات بنحو 22,1 في المائة، بمعدل إجمالي ناهز 10,93 مليار درهم مقارنة بنفس الفترة قبل سنة. وأنجزت الشركات التسع المعنية بالتقرير نحو 81 في المائة من إجمالي الواردات من حيث الحجم و 80 في المائة من حيث القيمة.

بلغت المداخيل الضريبية (الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة) المرتبطة بالواردات بنحو 7,17 مليار درهم في هذه الفترة، مسجلة انخفاضا نسبته 0,3 في المائة مقارنة بالمستوى المسجل خلال نفس الفترة من سنة 2024. ويُفسر ذلك أساسا بتراجع قيمة الواردات الناتج عن انخفاض تكلفة الاستيراد على الصعيد الدولي، والذي أفضى إلى انخفاض ملموس في المداخيل المتأتية من الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على الاستيراد.

وبلغ حجم طاقة التخزين الإجمالية والمتاحة 1,57 مليون طن عند متم يونيو سنة 2025، مؤشرة على استقرار مقارنة بالفترة السابقة. بالمقابل، بلغت طاقة التخزين المجمعة للشركات التسع نحو 1,27 مليون طن، بنسبة تعادل 81 في المائة من الطاقة الإجمالية في السوق.

وبخصوص نشاط التوزيع، ارتفع عدد الفاعلين المتوفرين على رخصة التكفل بالتكرير المؤقتة لمزاولة نشاط توزيع المنتجات النفطية السائلة إلى 38، بزيادة فاعلين مقارنة بمتم السنة الفارطة.

وبلغ حجم المبيعات الإجمالية من الغازوال والبنزين، التي حققتها الشركات التسع، نحو 1,88 مليار لتر، بزيادة قدرها 3,8 في المائة مقارنة بنفس الفترة قبل سنة (1,81 مليار لتر).

ورصد تحليل العلاقة بين تغير الأسعار الدولية لمنتجات الوقود المكررة وتكاليف الشراء وأسعار التفويت على المستوى الوطني منحى تنازليا عموما بالنسبة للمتغيرات الثلاثة، لكن بدرجات متفاوتة. فعلى مستوى الغازوال، تراجعت تكلفة الشراء بناقص 0,98 درهم للتر، في حين لم يتجاوز انخفاض سعر التفويت ناقص0,47 درهم للتر. وبالمثل، سجل البنزين انخفاضا أقل في سعر التفويت مقارنة بتكلفة الشراء (ناقص 0,32 درهم للتر مقابل ناقص 0,61 درهم للتر).

إلا أن هذا الاستنتاج يجب أن يُفهم في سياق نتائج تحليل الربع الأول من سنة 2025، التي أظهرت أن أسعار التفويت تراجعت بوتيرة أعلى من تكاليف الشراء. وتؤكد هذه التطورات دينامية التعويض والاستدراك بين فترات الارتفاع والانخفاض، التي سبق إبرازها في أول تقرير لتتبع تنفيذ الالتزامات الصادر عن المجلس بتاريخ 5 أبريل 2024.

أخيرا، بلغت هوامش الربح الخام التي حققتها الشركات التسع، خلال الفترة المذكورة، 1,17 درهم للتر للغازوال و1,83 درهم للتر للبنزين، مسجلة مستويات مشابهة تقريبا للهوامش المرصودة في نفس الفترة من سنة 2024 (1,21 درهم للتر للغازوال و1,79 درهم للتر للبنزين).

المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC

مجلس المنافسة

ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵏ ⵜⵎⵙⴰⵡⴰⴹ

CONSEIL DE LA CONCURRENCE

مجلس المنافسة
زاوية شارع الزيتون و محمد اليزيدي حي الرياض الرباط - المغرب
الهاتف : 16 62 75 37 05 - 10 28 75 37 05
www.conseil-concurrence.ma